العلوم الإنسانية —— عدد41- جوان 2014 ، مجلد أ، ص.ص.7- 29

تصورات أعضاء هيئة التدريس في الكليات الإنسانية والاجتماعية لبدائل تمويل البحث العلمي خارج جامعة الكويت: دراسة باستخدام أسلوب دلفاي

ملخص

هدفت الدراسة الحالية للتعرف على تصورات أعضاء هيئة التدريس حول واقع وماهية وعوائق بدائل تمويل البحث العلمي في الكليات الإنسانية والاجتماعية بجامعة الكويت. وباستخدام أسلوب دلفاي وبمشاركة عيّنة خبيرين بموضوع الدراسة، فقد خلصت الدراسة إلى نتائج عدة، من أهمها: (أ) واقع تمويل البحث الخارجي يتميز بالثقة الممنوحة للباحث وتحديدا الثقة ذات الصلة بالجوانب المالية؛ و(ب) أن معظم بدائل التمويل متواجدة في بلدان ناطقة بغير العربية؛ (ج) وجود عوائق مؤسسية معظمها من داخل جامعة الكويت وعوائق شخصية تحول دون تفعيل بدائل التمويل، إن وجدت، خارج جامعة الكويت. وفي ضوء تلك النتائج، فقد خرجت الدراسة بتوصيات ذات صلة بموضوع الدراسة.

د. عبد المحسن عايض القحطاني

قسم الإدارة والتخطيط التربوي
كلية التربية - جامعة الكويت
الكويت

Abstract

The current study aims at exploring faculty's members' of humanities and social sciences perceptions about external alternatives to financing academic research. Using the Delphi technique with a sample of expert participants, the major results showed that: (a) there was a trust, especially in financial matters, between funding agency and the researcher; (b) most of funding agencies were in non-Arabic speaking countries; and (c) there were obstacles either organizational, most of which arising from inside Kuwait University, and personal that caused ineffectiveness in those external financing alternatives, should they were available.

مقدمة

البحث العلمي هو السنة التي سنها الله عز وجل ليكون سر التطور المادي، بل ليكون روح الثقافة. فلا حياة للمثقف ولا مجال للتطور من غير أن يكون هناك بحث علمي رصين يؤمن الجميع بأهميته ويسعى لتعزيز دوره. والجامعة باعتبارها بوتقة للفكر والثقافة على أعلى مستوياتها معنية قبل أية جهة أخرى على الإطلاق بمواكبة مستجدات البحث العلمي؛ فإنها وبكل تخصصاتها تشكل رافدا للبحث والباحثين ولتطوير المجتمعات (البرغوثي وأبو سمرة، 2007). ولأن الجامعة هي بتلك الأهمية، فإن البحث العلمي هو المؤشر الأهم، إن لم يكن الوحيد، على مستوى إنتاجيتها العلمية (القحطاني

© جامعة قسنطينة 1، الجزائر 2014.

والشايع، 2009؛ Sullivan, Mackie, Massy & Sinha, 2012). والعالم وهو يتجه صوب بناء مجتمعات المعرفة (Knowledge-based Society)، فإن الجامعة ستخرج خارج أسوارها وستلعب بلا ريب دورا حيويا في تشكيل تلك المجتمعات. فاقتصادات العالم تؤكد أن الجامعة بأدوارها التي تقوم بها مكوّن رئيس للنمو الاقتصادي من حيث إنّ المعرفة عنصر ضروري للنمو بمعناه الشامل (Inclusive Growth). ولهذا السبب تحديدا تحاول الجامعات في عالمنا العربي الانعتاق ولو جزئيا من الطوق الذي جعل الجامعة مؤسسة تصطف مع باقي مؤسسات الدولة لتُعطى نصيبها من الميزانية العامة للدولة. تلك الصورة التي جعلت من الجامعات العربية مؤسسات تنقصها في أحيان كثيرة الريادة لتحقيق الدور الحقيقي الذي يجب أن تضطلع به (اليسير، 2008).

والبحث العلمي له فوائد جمة. وهي فوائد تعود على الفرد والمجتمع والبشرية والكون. وهذا يتفق مع قوله عز وجل ﴿من أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا٣٢﴾ (المائدة: 32) ومع قوله سبحانه (هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا) (البقرة: 29). فإحياء البشرية بالعلم وإخراجها من ظلمات الجهل والمرض والفقر هو حياة حقيقية؛ وهذا هو فحوى البحث العلمي الذي يبحث في ثنايا المادة والنفس وصولا لمشاهدة دلائل وحدانية الله. ويمكن إجمالا حصر فوائد البحث العلمي في أنه استجابة للتطور الذي هو سنة الحياة، فهو سلاح البشرية للتصدي لما يعترضها من مشكلات طارئة، بل ومهددة أحيانا، على أنه يشبع غريزة الفضول (Curiosity) لدى الإنسان في الاستكشاف والتحدي، وهذا بدوره يوجد شعورا بتقدير الذات وتحقيقها لدى الباحثين والعلماء. فالباحث حين يرى أنه أسهم بنشر فكرة أو معالجة مشكلة يتولد لديه الإحساس بقيمته من حيث هو إنسان متميز تميزا مفيدا ومثمرا ومستديما (الربيعي، 2011).

ولا شك أن الجامعات هي في مقدمة مؤسسات المجتمع الحاضنة للبحث والباحثين. فالبحث العلمي ضمان لأن تكون الجامعة في موقع يسمح لها بأن تحتل موقعها الصحيح في المجتمع، وليس صحيحا إطلاقا أن يقتصر دورها على العملية التدريسية. وللبحث العلمي دوران وظيفيان في المؤسسة الجامعية: (أ) أن الترقيات العلمية منوطة بالبحث العلمي في المقام الأول؛ و(ب) أن كل برامج الاعتماد الأكاديمي (Accreditation) تولي أهمية خاصة للبحث العلمي في الجامعات التي تسعى للحصول على الاعتراف أو الاعتماد (Tokas, 2011). وبالطبع أن الترقيات العلمية تعكس مدى الإنتاجية العلمية وبالتالي هي مؤشر مهم على البند ذي الصلة بالبحث في برامج الاعتراف أو الاعتماد. وفي كل الأحوال، فإن نجاح العملية البحثية من حيث الكم والكيف مرتبط بعدة عوامل، منها ما هو من خصائص الباحث نفسه كالدافعية؛ ومنها ما هو من خصائص البحث نفسه كمدى أصالة البحث؛ ومنها ما هو متعلق بالجوانب الخارجية مثل الأعباء الوظيفية الأخرى التي قد تتعارض مع الدور البحثي لعضو هيئة التدريس ومدى ما يحصل عليه من تمويل يسهّل عملية الحصول على المصادر وجمع

المعلومات وإعداد البحث للإخراج النهائي (القحطاني والشايع، 2009). ولأنّ خصائص الباحث نفسه والبحث ذاته أمران متعلقان بالباحث نفسه، فإن الجامعات قد ركزت جهودها، من غير أن تهمل تطوير الباحثين أنفسهم، على الأمر الثالث والذي يمكن أن تسهم فيه من خلال وضع اللوائح وتسهيل القنوات (Sullivan, Mackie, Massy & Sinha, 2012).

وبالطبع حين تكون الحال هذه، فإنّ أهم ما يشغل المخطط التعليمي والقيادات الجامعية هو موضوع التمويل للأنشطة البحثية في الجامعة، إلى جانب الأنشطة الأخرى. فالتمويل يعدّ أحد المدخلات الحيوية في النظام التعليمي والذي يؤثر بصورة واضحة في كفاءة النظام التعليمي ومكوناته المختلفة (زاهي، 2005؛ المركز العربي للبحوث التربوية، 2012). ولأن الدعم الحكومي ليس بالضرورة أن يكون متواجدا دائما؛ فهو يخضع لاعتبارات أخرى ليست هي بالضرورة تعليمية وتخرج بها إلى سياقات أخرى تقترب من الاعتبارات السياسية والثقافية والاجتماعية لمتخذي القرارات ذات الصلة بالموازنات العامة، فإن التمويل قضية مستمرة وتعاود الظهور من حين لآخر أمام الإدارة الجامعية (المقادمة، 2012). علاوة على ذلك، فإن راسمي السياسات ومتخذي القرار، حتى وإن كانوا يحملون اتجاهات إيجابية نحو التعليم العالي والبحث العلمي، يجابهون بتقلبات اقتصادية ليست كل الدول بمنأى عنها، حتى دول الخليج النفطية. وتتمثل تلك التقلبات بأمرين هما: (أ) ارتفاع التكاليف وارتفاع نسب التضخم بنسب غير مسبوقة؛ و(ب) التوسع في العملية التدريسية بما يعني استقطاع ميزانيات أكثر لها على حساب العناصر الباقية. ولذا ، فإن التمويل وتنويع بدائله ستظل الشغل الشاغل على المدى البعيد (اليسير، 2008). وبما أن التدريس استأثر بمعظم مخصصات الموازنة، فإن البحث العلمي، وباعتباره يمثل أحد الأدوار الثلاثة المتوقعة من عضو هيئة التدريس (التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع)، يحتاج لأن يوجد له بدائل تغطي ما النقص الذي اعترى حصته في الموازنات الجامعية. يضاف إلى لذلك، أن الصورة النمطية السائدة للكليات الإنسانية والاجتماعية في مقابل العلمية يبدو أنها قد أسهمت في تهميش النظرة للبحوث في الكليات الأولى؛ ويتضح ذلك من خلال نسبة ما تستأثر به الكليات العلمية من أولوية في الدعم توقيتا وتكلفة (أي التكلفة المالية للمشروع البحثي المقدم). وبالطبع، فإن هذه النظرة على وجه الإجمال يبدو أنها قد أسهمت كذلك في أن يكون الإنتاج العلمي للكليات الإنسانية والاجتماعية أقل منه ذلك الذي يقوم به زملاؤهم في الكليات العلمية. وهذه الصورة النمطية أكثر ما تكون انتشارا في العالم العربي (الفريح والشايجي، 2005).

ومع تنامي التوجه العالمي نحو تخفيف العبء على الحكومات في دعم الخدمات الاجتماعية، فقد اتجهت الدول العربية نحو إشراك القطاعات الأخرى، أو بالأحرى السماح لها، في تقديم تلك الخدمات؛ وبالطبع، يأتي ضمن التوجّهات دعم التعليم العالي

وما يتصل به من دعم البحث العلمي، البحث عن بدائل لتمويله والدفع به نحو الاستمرار والنمو. وقد ذكرت المقادمة (2012) أن أول معوق للبحث العلمي في العالم العربي هو ضعف التمويل بحسب ما أوردته من إحصائيات وبيانات بهذا الخصوص.

ولقد قدّمت عدة دراسات في موضوع تمويل البحث العلمي. ومن تلك الدراسات دراسة الباحث الأحمد (2003)، ودراسة الفريح والشايجي (2005)، ودراسة الباحث خينش (2010)، ودراسة الباحث عبد الله (2012)، ودراسة الباحثة محسن (2012)، ودراسة الباحثة المقادمة (2012)، وقد أجريت هذه الدراسات في دول مختلفة من العالم العربي. ومن الدراسات الأجنبية دراستان محوريتان هما دراسة الباحث Matthews (2010) حول الدعم الفيدرالي في الولايات المتحدة للبحث العلمي، ودراسة الباحث Vincent-Lancrin (2009) التي تناولت موضوع تمويل البحث العلمي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). وباستقراء ما ورد في تلك الدراسات، يمكن الخروج بالاستنتاجات الآتية:

1. تتميز تلك الدراسات بتنوعها جغرافيا مما يعطي انطباعا بحجم مشكلة تمويل البحث العلمي داخل الجامعات بصورة أكثر تحديدا؛ وتختلف فيما بينها من حيث منهجياتها ما بين الدراسات المسحية والتحليلية (باعتماد بيانات منشورة)؛ وتتفق فيما بينها بأنها كمية من حيث المقاربة.

2. أن معظم التمويل للبحث العلمي في الجامعات يأتي من الموازنة العامة للدولة ضمن ميزانيات الجامعات نفسها. وقد سبب هذا الوضع ضغطا في البنود المالية المخصصة للبحث العلمي في الجامعات. لكن، بحسب نماذج الدراسات، تظل الدول المتقدمة صناعيا هي الأعلى من حيث وجود يكون بدائل متنوعة لتمويل البحث العلمي.

3. أن تنويع البدائل ضمانا لاستمرار الدعم، تحديدا مع تغير توجهات السياسات العامة في الدولة، وتقلبات الأوضاع الاقتصادية. وهذا يشير ضمنيا إلى أن السياسات المؤسسية وما يتبعها من إجراءات مدخل مهم من مدخلات تنويع البدائل، سواء بالإيجاب أم بالسلب.

4. اتجهت توصيات تلك الدراسات في مجملها إلى أن بدائل التمويل الفعالة تكمن خارج الجامعات؛ ألا أن لم تتوسع في دراسة تلك البدائل.

5. بتفحص نتائج نماذج الدراسات السابقة، يمكن القول بأن البحث في بدائل تمويل

البحث العلمي سواء داخل الجامعة أم خارجها ينطلق من خلال ثلاثة محاور: (أ) واقع تلك البدائل؛ و (ب) ماهية تلك البدائل؛ و (ج) العوائق التي تحول دون تفعيل تلك البدائل.

6. باستقراء نماذج الدراسات السابقة والإطار النظري أعلاه، فقد استفادت الدراسة الحالية من أن تمويل البحث العلمي يجب أن يبحث من زاوية أخرى غير متكررة. وبما أن نماذج الدراسات قد ركزت إجمالا على تمويل البحث العلمي من داخل الجامعات ذاتها، فإن تلك الزاوية هي تمويل البحث العلمي من مصادر خارج الجامعة، وفي الكليات الإنسانية والاجتماعية تحديدا (باعتبار أنها لم تنل نصيبها من البحث كما هي الحال مع الكليات العلمية)، وباستخدام منهجية تكون أكثر دلالة على وصف الظاهرة وتشخيصها على جولات واحدة للخروج من القصور الذي قد تسببه الدراسات المستعرضة.

مشكلة الدراسة

تقدم جامعة الكويت، وهي الجامعة الحكومية الوحيدة في البلاد حتى كتابة هذا البحث، دعما للأبحاث ضمانا لتحقيق أحد أهدافها وهو البحث العلمي. ولذا، فهي تخصص ضمن ميزانياتها السنوية بندا لهذا الغرض (جامعة الكويت، 2011). لكن لما كان الجزء ألأكبر من الموازنة المخصصة للجامعة تخصص للمصروفات الجارية وتحديدا، بنود الأجور والرواتب، فإن مخصصات دعم الأبحاث في الجامعة ليس بالقدر ذاته الذي تستحوذ عليه الجوانب ذات الصلة بالعملية التدريسية من مثل صرف المكافآت المتعلقة بالمحاضرات الزائدة على النصاب التدريسي أو انتداب أساتذة لتغطية النقص في الكوادر التدريسية. كذلك، فإن باب الميزانية المخصص للأبحاث يخضع لإجراءات باعتبار أن الجامعة تتبع الجهاز الحكومي وتخضع لديوان المحاسبة مما يجعل دعم الأبحاث يخضع لآلية الرقابة ذاتها التي تخضع لها أي جهة حكومية أخرى مما قد يسبب أيضا عائقا أمام فعالية استخدام البند المخصص لدعم الأبحاث. وبالطبع هذا الأمر يحصل لتغير النظرة تجاه الجامعة ودرورها على أكثر من صعيد بعد تزايد الضغوط على المؤسسات التعليمية (Tokas, 2011).

وسعيا من جامعة الكويت لإيجاد بدائل لتمويل البحث العلمي، تسعى لعقد شراكات بحثية مع مؤسسات مناظرة. وقامت بعقد بعض الشراكات مع جهات مختلفة داخل الكويت وخارجها لتعزيز واقع البحث العلمي بين المنتسبين لها تأليفا واستشارة. وعلى أنه لم تجر دراسات عميقة حول تلك البدائل خارج الجامعة التي من خلال جامعة الكويت أو التي ليست كذلك، إلا أن التقارير والإحصاءات بهذا الخصوص تشير إلى ثلاثة أمور (جامعة الكويت، 2011): (أ) أن الكليات العلمية أكثر إقبالا على طلب دعم الأبحاث وعلى تنويع بدائل ذلك الدعم مما أوجد فجوة بينها وبين الكليات الإنسانية والاجتماعية؛ و (ب) أن الكليات الإنسانية والاجتماعية أقل من الكليات العلمية في

الإنتاجية العلمية؛ و (ج) لم تتضمن تلك التقارير إشارة واسعة لبدائل أخرى خارج إطار الاتفاقيات ومذكرات التفاهم من خلال الجامعة؛ مع ما لهذه الإشارة من فائدة تعود بالنفع على عضو هيئة التدريس. لكن، ولأن المعني بالبحث عن الدعم عضو هيئة التدريس، فإنه وبحكم موقعه وما هو متوقع منه أن يكون على دراية بمجريات دعم الأبحاث وببدائل تمويل الأبحاث.

وقد قرر الفريح والشايجي (2005) أن من مشاكل تمويل البحث العلمي في الكليات النظرية بجامعة الكويت (وهي الكليات الإنسانية والاجتماعية) هو تعقيدات الحصول على إجراءات الدعم داخل الجامعة في تلك الكليات، فإن ذلك كان دافعا لأعضاء هيئة التدريس في تلك الكليات في معظمهم العزوف عن البحوث المدعومة من داخل الجامعة. وعليه، فإن الدراسة الحالية تأتي استكمالا لما بدأه الفريح والشايجي (2005) من حيث البحث في أمر بدائل التمويل خارج الجامعة، وهل تعاني من الواقع ذاته. ولعل الباحث في الدراسة الحالية قد استشعر هو كذلك ضرورة القيام بدراسة عن بدائل التمويل خارج الجامعة لكونه قد مر بتجربة مماثلة وتقدم بطلب لتمويل بعض أبحاثه داخل جامعة الكويت وخارجها، ولمس بعض الفروق في أسلوب معالجة طلب التمويل داخل الجامعة وخارجها؛ فكان هذا دافعا له لصياغة مشكلة صياغة علمية والبحث فيها إجرائيا. وعليه، تحاول أن تجيب عن التساؤل الرئيس الآتي:

ما هي تصورات أعضاء هيئة التدريس في الكليات الإنسانية والاجتماعية بجامعة الكويت لبدائل تمويل الأبحاث خارج جامعة الكويت من حيث واقع تلك البدائل وماهيتها والعوائق المرتبطة بها؟

أهداف الدراسة

1. إجراء جولة أولى للتعرف على تصورات أعضاء هيئة التدريس في الكليات الإنسانية والاجتماعية والذين تقدموا بطلب لتمويل أبحاثهم حول واقع بدائل تمويل البحث العلمي خارج جامعة الكويت، وماهية تلك البدائل والعوائق ذات الصلة.

2. إجراء جولة ثانية للتعرف على مدى التوافق بين تصورات أعضاء هيئة التدريس في الكليات الإنسانية والاجتماعية والذين تقدموا بطلب لتمويل أبحاثهم حول واقع بدائل تمويل البحث العلمي من خارج جامعة الكويت، وماهية تلك البدائل والعوائق ذات الصلة.

3. إجراء جولات لاحقة للتعرّف على مدى التوافق بين تصورات أعضاء هيئة التدريس في الكليات الإنسانية والاجتماعية والذين تقدموا بطلب لتمويل أبحاثهم حول واقع بدائل تمويل البحث العلمي من خارج جامعة الكويت، وماهية تلك البدائل والعوائق ذات الصلة، وصولا إلى نسبة توافق مرضية يصح عندها التوقف عن

جولات لاحقة.

مصطلحات الدراسة

بدائل تمويل البحث العلمي خارج الجامعة

يعتمد تعريف تمويل البحث العلمي من خارج الجامعة على مفهومه العام وهو تمويل التعليم. ويمكن تعريف بدائل تمويل التعليم بأنها الموارد التي يمكن الحصول عليها للمساعدة في تغطية الإنفاق على برامج المؤسسة التعليمية والصرف على مشروعاتها (المركز العربي للبحوث التربوية، 2012). وفي السياق ذاته، فقد عرف غانم (2000) تمويل التعليم بأنه "إيجاد مصادر مالية قادرة على تغطية احتياجات المنظمات التعليمية كافة حتى تتمكن من تحقيق أهدافها ورسالتها التربوية والعلمية والبحثية والاقتصادية" (صـ. 259). ولا يخرج التعريف الإجرائي لبدائل تمويل البحث العلمي خارج جامعة الكويت عن هذا المفهوم؛ فهو التنويع في مصادر الإنفاق على إجراء البحوث العلمية من موارد مختلفة خارج الجامعة.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدّراسة الحالية في أنها ستوضح للقيادات الجامعية في الكليات الإنسانية والاجتماعية واقع وماهية وعوائق بدائل دعم الأبحاث خارج جامعة الكويت. ومن المأمول أن تمكن نتائج الدراسة من وضع خطط وبرامج وسياسات مؤسسية تعزز الممارسة نحو تنويع بدائل تمويل الأبحاث خارج جامعة الكويت من خلال الكشف عن واقع تلك البدائل وماهيتها والعوائق التي قد تعترض توظيفها التوظيف الأمثل.

محددات الدراسة

للدراسة الحالية محددات سياقية (بشرية ومكانية وزمانية) وموضوعية ومنهجية:

1. المحددات السياقية: اقتصرت الدراسة الحالية أعضاء هيئة التدريس في الكليات الإنسانية والاجتماعية الذين تقدموا بطلبات تمويل لأبحاثهم لجهات خارج جامعة الكويت. وقد أجريت الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي 2013./2012

2. محددات موضوعية: اقتصرت الدراسة على تصورات (Perceptions) أعضاء هيئة التدريس في الكليات الإنسانية والاجتماعية الذين تقدموا بطلبات تمويل لأبحاثهم لجهات خارج جامعة الكويت. أي أن الدراسة تتمحور حول خبرة أولئك الأعضاء فقط، على ما يتصل بتلك الخبرات من رؤى شخصية.

3. محددات منهجية: اعتمدت الدراسة المنهج الكمي والتغذية الراجعة المكتوبة.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

منهجية الدراسة

استخدم الباحث أسلوب دلفاي (Delphi Technique) للوصول إلى تصور لقضية تنويع بدائل تمويل البحث العلمي في الكليات الإنسانية والاجتماعية بجامعة الكويت يتم التوافق عليها من قبل مجموعة متطوعة من أعضاء هيئة التدريس سبق لهم التقدم لطلب تمويل أبحاثهم من جهات خارج جامعة الكويت. ويهدف أسلوب دلفاي إلى استكشاف آراء أعضاء هيئة التدريس وتقييمها فيما يخص بتنويع بدائل تمويل البحث العلمي في الكليات الإنسانية والاجتماعية. وأسلوب دلفاي نوع من تكوين رأي جماعي من قبل مجموعة ممن يعتبرون خبيرين في الموضوع قيد الدراسة على أن الاتصال والتواصل بينهم غير مباشر تجنبا للتأثر غير المرغوب الذي قد يحصل بين المشاركين لأسباب مختلفة (الشخيبي، 2003). ولذا، فإن أسلوب دلفاي أسلوب تفاعلي يهدف في فحواه النهائية إلى تحديد ماهية القضايا للموضوع قيد الدراسة وتحديد أولوياتها من خلال تكوين صورة جماعية وليست فردية للمستقبل المرغوب فيه من خلال الجمع بين الخبرة والاستبصار الذين يفترض أن يتمتع بهما المشاركون في الدراسة (فليه و الزكي، 2002؛ Jurs et al., 1993; Linstone & Turoff, 1975). وهنا تكمن قوة أسلوب دلفاي ذلك أنه يمدنا بحكم مُعْلِمْ في قضية مهمة (Akins, 2004). ولأنه، وبحسب علم الباحث، لم يستدل على وجود دراسات تناولت القضايا ذات الصلة بتمويل البحث من جهات خارج جامعة الكويت، فقد استخدم أسلوب دلفاي مع أعضاء هيئة التدريس الذين قدموا طلبات دعم لمشروعاتهم من خارج جامعة الكويت، باعتبار أن هدف أسلوب دلفاي هو التأكد من أن كل الاعتبارات الرئيسة قد جمعت وفحصت وقيّمت من خلال الآراء المعتبرة لأولئك الخبراء.

وفي معظم الدراسات التي استخدمت أسلوب دلفاي، يقوم فريق صغير من الخبراء من خلال التنسيق بينهم بالخروج بتساؤلات وقضايا. ثم يقوم الفريق نفسه بتقييم الردود التي وصلت من كل أعضاء الفريق لمراجعة تلك التساؤلات والقضايا. وفي الدراسة الحالية، استخلص الباحث مجموعة من القضايا صيغت على شكل عبارات أتت من المشاركين في الجولة الأولى؛ ثم جمعت وفحصت ونقحت وقدمت لهم مرة أخرى على شكل استبيان؛ ثم قدمت مرة ثالثة بعد إدخال التعديلات، ثمّ قدمت مرة رابعة للتأكد من أن المشاركين راضون بما أبدوه من استجابات. وفي الجولات الثلاثة الأخيرة حللت البيانات بما يتناسب مع متطلبات الجولة. وعدد الجولات هذه يتفق مع معظم الدراسات التي استخدمت أسلوب دلفاي (Akins, 2004).

وقد حدد Ziglio (1996) مرحلتين رئيستين في أسلوب دلفاي: الاستكشاف (Exploration) والتقييم (Evaluation). ففي مرحلة الاستكشاف، وهي المرحلة الأولى،

يحصل نوع من العصف الذهني بين الخبيرين من غير أن يلتقوا ببعضهم البعض؛ والبيانات المتحصل عليها يتم مراجعتها من قبل الباحث وتنسيقها وتجميعها لتقديمها في الجولات اللاحقة. والخطوات الرئيسة لمرحلة الاستكشاف هي:

1. تحديد مشكلة الدراسة؛

2. تحديد فريق من الخبيرين بالموضوع (وليسوا بالضرورة خبراء بمعنى استشاريين)؛

3. يطلب من أولئك الخبيرين تقديم آرائهم واستجاباتهم حول الموضوع قيد الدراسة.

أما مرحلة التقييم فهي تعنى بجمع آراء الخبيرين والتي حصلت في مرحلة الاستكشاف؛ وفي مرحلة التقييم، تتضح الرؤية بمدى توافق الآراء واختلافها. وتحوي هذه المرحلة خطوتين رئيستين:

1. بعد فحص وإعداد البيانات التي جمعت في الجولة الأولى تعاد للخبيرين في الجولة الثانية. وهنا يطلب من الخبيرين تقييم استجاباتهم من حيث الأهمية (تكون عادة على هيئة أداة محددة لتلقي الاستجابات، وتكون غالبا على هيئة مقياس ليكرت) أو التعديل أو الحذف لكل عبارة قدمت لهم في الجولة الثانية؛

2. تحلل الاستجابات الواردة في الجولة الثانية ومن ثم ترسل للخبيرين في جولة أو جولات لاحقة. وفي هذه الجولة أو الجولات تقدم استجاباتهم لهم إحصائيا لكي يتعرف كل فرد منهم استجابته مقارنة باستجابة باقي أعضاء المجموعة. وفي كل جولة لاحقة يطلب من الخبيرين مراجعة استجاباتهم التي قدموها في الجولة السابقة. وعدد الجولات مرتبط بوصول استجابات المشاركين إلى درجة توافق عالية أو إجماع إن أمكن. وعندما نصل إلى هذه المرحلة توقف الجولات.

وفي ضوء ما سبق، وباتباع الخطوات الأربعة التي ذكرها Linstone و Turoff (1975)، فقد مر جمع البيانات في الدراسة الحالية بالمراحل الآتية:

1. استكشاف القضايا الرئيسة في موضوع تنويع بدائل تمويل البحث العلمي في الكليات الإنسانية والاجتماعية بجامعة الكويت من خلال ما يسهم به كل خبير في الفريق من معلومات إضافية في جولات الدراسة؛

2. الوصول إلى حالة من التفاهم بين أعضاء الفريق بخصوص موضوع تنويع بدائل تمويل البحث العلمي في الكليات الإنسانية والاجتماعية بجامعة الكويت؛

3. استكشاف نقاط الاختلاف بين الخبراء؛

4. التقييم النهائي.

مجتمع الدراسة

أشار Ziglio (1996) إلى أن مجموعة من 10 إلى 15 فردا خبيرا بموضوع الدراسة كاف للحصول على نتائج يمكن الاعتماد عليها للتحليل والخروج بتصورات ضمن جولات أسلوب دلفاي. وهذا يعني أن اختيار العينة يكون قصديا (Purposeful) وليس عشوائيا (Random) من أجل إشراك من قد يكون ثريا بالمعلومات (Information Rich) بحيث يفيد الدراسة ويثريها (Gall, Gall & Borg, 2003). وقد حاول الباحث الحصول على معلومات كافية عن كل الذين تقدموا بطلبات لتمويل أبحاثهم من الجهات المعنية داخل جامعة الكويت أو حتى خارجها، إلا أنه لم يستطع الحصول على بغيته لعدم توفر البيانات (بعضها بحجة سرية المعلومات!). فالعدد المتضمن في الدراسة الحالية هو ما استطاع الباحث الحصول عليه؛ وعليه، فهو يمثل افتراضا مجتمع الدراسة كله.

وأعضاء هيئة التدريس الذين وقع عليهم الاختيار هم من انطبقت عليهم المواصفات المطلوبة للانضمام للجولات والاشتراك في الدراسة: (أ) أن يكون قد تقدم بطلب دعم لبحثه من جهة خارج جامعة الكويت، سواء داخل الكويت أم خارجها؛ و (ب) أن يكون تقدم بطلب الدعم ولو لمرة واحدة خلال الأربع سنوات التي سبقت إجراء الدراسة باعتبار أنها فترة كافية لعدم ضمان تغير الأنظمة واللوائح التي تقادم عليها الزمن. وقد حصل الباحث على المعلومات المطلوبة من خلال الاتصال الشخصي بزملاء بالكليات الإنسانية والاجتماعية، والذين أرشدوا بدورهم لمن يمكن أن يكون ينطبق عليه هذا الوصف. وبعد التأكد من صحة انطباق الوصف، يوجَّهْ لعضو هيئة التدريس خطاب (يبين الحقوق وسرية البيانات التي سَيُدْلى بها)، يفيد بموافقته على الرغبة في الاشتراك في جولات الدراسة. ويجدر بالذكر أن درجة السرية في دراسات دلفاي هي شبه سرية (Quasi-anonymity)، وهي درجة مقبولة في الدراسات الاجتماعية (Hasson, Keeney & McKenna, 2000). وقد كان المشاركون في الجولة الأولى 14 (10 ذكور و 4 إناث) بنسبة 100%، ثم أصبحوا 12 (9 ذكور و 3 إناث) في الجولة الثانية بنسبة 86%. ثم أصبحوا 11 (8 ذكور و3 إناث) في الجولة الثالثة والرابعة بنسبة 79%. والسبب في التناقص هو أن البعض قد انسحب من بعد الجولة الأولى وبعضهم من بعد الجولة الثانية. وقد كان أعضاء هيئة التدريس الإحدى عشر المستمرين كالآتي من حيث توزعهم على الكليات الإنسانية والاجتماعية: كلية العلوم الإدارية (3)؛ كلية العلوم الاجتماعية (2)؛ كلية الحقوق (1)؛ كلية الآداب (2)؛ كلية الشريعة والدراسات الإسلامية (1)؛ كلية التربية (2).

إجراءات الدراسة وأداتها

وظفت الدراسة الحالية أربع جولات للإجابة عن أسئلة الدراسة. ففي البدء سلمت

الاستبانات والتي اشتملت على أسئلة ذات نهايات مفتوحة في الجولة الأولى لأعضاء المجموعة. وفي خلال هذه الجولة (أي الجولة الأولى) أعطي المشاركون المجال لوضع إجاباتهم عن أسئلة الدراسة. وكان الهدف من أن تكون أسئلة الجولة الأولى مفتوحة النهايات هو الحصول على أكبر قدر ممكن من الإجابات التي تعكس خبرة المشاركين، ولأجل تجنب وضع مفاهيم مسبقة قد تؤثر على رؤية المشاركين وتقيدها في البداية. ومن بعد ذلك جمعت تلك الاستجابات، وفحصت، وفرغت تلك على هيئة موضوعات (Themes)، ومن ثم صيغت تلك الموضوعات على شكل عبارات بهيئة استبيان في الجولة الثانية (وذلك بعد التشاور مع بعض الزملاء المتخصصين في التعليم العالي لمزيد من المصداقية)، وطلب من المشاركين تقدير درجة موافقتهم على كل عبارة بالنسبة المئوية؛ وطلب منهم اقتراحاتهم إما بالحذف أو الإضافة أو التعديل، إن تطلب الأمر ذلك. وفي الجولة الثالثة أعطي المشاركون تقريرا عن نتائج الجولة الثانية؛ وقد احتوى التقرير على النسب المئوية لكل عبارة (لكل فرد على حدة وللمجموعة كلها حتى يستطيع الفرد أن يقارن استجابته باستجابات الآخرين). وعند هذه المرحلة، أعطي المشاركون الفرصة لتعديل درجة تقديرهم لكل عبارة أو الإبقاء عليها كما هي. وبعد أن قيدوا استجاباتهم وقدموا مقترحاتهم، أرسلت في جولة ثالثة لمعرفة مدى توافقهم، ثم أرسلت في جولة رابعة للتأكد من مدى توافقهم الذي سجل في الجولة الثالثة. ولأن الفروق بين الجولتين الثالثة والرابعة كانت طفيفة، فقد توقفت الجولات عند الجولة الرابعة. وقد أرسلت نتائج الجولة الرابعة والأخيرة للمشاركين لاستطلاع رأيهم، وكان تغذيتهم الراجعة إيجابية بخصوص ما تمخضت عنه الجولات من نتائج من حيث توافقت النتائج النهائية مع الجولة الأولى التي تضمنت أسئلة ذات نهايات مفتوحة. وكان المستوى المطلوب للتوافق هو 75% لاعتبار أن المشاركين قد حققوا مستوى توافقيا يصح عنده التوقف عن أي جولة لاحقة (الغنبوصي، 2009).

وقد كان التواصل مع من وقع عليهم الاختيار شخصيا، بحيث قام الباحث بزيارة شخصية لكل واحد من الأربعة عشر مشاركا الذين وقع عليهم الاختيار في الجولة الأولى. وشرح لهم في تلك الزيارات الدراسة وأهدافها وأسلوب دلفاي المستخدم. وقد كان الاتفاق معهم، بعد أن وافقوا رسميا من خلال التوقيع على صحيفة الرغبة بالمشاركة (Ethical Protocol) والتي وضحت حقوقهم وشرحت أهداف الدراسة وسرية البيانات التي سيدلون بها إلا لأغراض البحث العلمي، أن توضع الاستبانات في صناديق بريدهم ثم هم يرسلونها عبر البريد الداخلي للجامعة لتوضع في صندوق بريد الباحث. وقد كان متوسط الوقت الذي استغرقته استجابة أفراد العينة في كل جولة 30 دقيقة تقريبا بحسب إفادتهم في خانة وضعت خصيصا في نهاية الأداة. وقد تواصل البعض مع الباحث بغية الاستفسار والتوضيح لبعض المواضع في الدراسة أو الأداة. وكان بين كل جولة وأخرى فترة الشهر تقريبا ضمانا للتأكد من ثبات البيانات (Keeney, McKenna & Hasson, 2011).

تحليل البيانات

اعتمد تحليل البيانات في ضوء أداة الدراسة على ثلاثة أمور:

(أ). تحليل استجابات المشاركين في الدراسة بهدف الخروج بالموضوعات المستخلصة (Themes) من السؤال المفتوح والذي يجيب عن السؤال الأول للدراسة في الجولة الأولى؛ والسبب الداعي لهذا الإجراء التحليلي هو قلة الدراسات بهذا الخصوص (أي قلة الدراسات بخصوص تنويع بدائل التمويل من مصادر خارج الجامعة)، وتحديدا عدم وجود دراسات بهذا الخصوص توظف أسلوب دلفاي لجمع البيانات، مبتدءا بالسؤال المفتوح لتجنب التأثير على استجابات المشاركين كما سبق الإشارة إليه. والأداة في هذه الجولة عبارة عن أربعة أسئلة مفتوحة تجيب عن تساؤل رئيس: 'ما هو تصورك لبدائل تمويل البحث العلمي التي رأيتها خلال بحثك عن جهات خارج جامعة الكويت لدعم بحثك أو أبحاثك؟' وقد تفرع عن هذا التساؤل ثلاثة أسئلة فرعية ذات نهايات مفتوحة:

- تصوراتهم لواقع تمويل البحث العلمي الحالي من خارج الجامعة؛
- تصوراتهم لبدائل تمويل البحث العلمي من خارج الجامعة؛
- تصوراتهم للعوائق ذات الصلة ببدائل تمويل البحث العلمي من خارج الجامعة.

(ب). الإحصاء الوصفي المصاحب لكل جولات جولات الدراسة الأربع.

(جـ). حين تكون هناك علاقة منطقية بين بعض العبارات، فقد استخدمت معاملات الارتباط (r) للكشف عن طبيعة العلاقة.

(د). في حال وجود بينات مفقودة فقد وضعت العلامة '-' في الخانة المعنية للدلالة على أن المشارك لم يدل باستجابته.

نتائج الدراسة ومناقشتها –

الهدف الأول

تمحور الهدف الأول للدراسة حول التعرف على تصورات أعضاء هيئة التدريس في الكليات الإنسانية والاجتماعية والذين تقدموا بطلب لتمويل أبحاثهم لواقع بدائل تمويل البحث العلمي من خارج الجامعة، ولماهية تلك البدائل، وللعوائق ذات الصلة. وقد كانت الأداة أسئلة مفتوحة تتيح للمشاركين الإجابة بما يرونه مناسبا. وبعد استكمال الجولة الأولى، قام الباحث بمراجعة استجابات المشاركين لاستخلاص الموضوعات المتمحورة حول كل سؤال فرعي يندرج تحت التساؤل الرئيس الأول وهو تصورات المشاركين لبدائل لتمويل البحث العلمي التي رأوها خلال بحثهم عن جهات خارج جامعة الكويت لدعم أبحاثهم. وقد كانت الموضوعات واضحة بحيث تعكس وضوح الرؤية لدى المشاركين (انظر جدول 1).

جدول رقم (1) الموضوعات المستخلصة من استجابات المشاركين في الجولة الأولى

الموضوعات المستخلصة	التكرارات

أ. واقع تمويل البحث العلمي من خارج الجامعة	
1. ثقة في التعامل المالي	9
2. سهولة التواصل مع جهات التمويل في حال بدء التواصل	4
3. الإجراءات أكثر سلاسة	4
4. جهات التمويل قليلة لكن فيها تنوع	4
5. الحرية النسبية في اختيار الموضوعات البحثية	4
ب. بدائل تمويل البحث العلمي من خارج الجامعة	
1. أكثر بدائل التمويل من داخل الكويت هي وقفية في صيغتها	4
2. بدائل التمويل من خارج الكويت هي جهات مرتبطة باتفاقيات مع جهات داخل الكويت غير الجامعة	4
3. يتركز معظم جهات التمويل المعروفة خارج دولة الكويت في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية	3
ج. العوائق ذات الصلة ببدائل تمويل البحث العلمي من خارج الجامعة	
1. إقحام الجامعة تدريجيا نفسها بين الباحث وبين جهات التمويل	6
2. ضعف الجانب الإعلامي بخصوص معرفة بدائل التمويل	6
3. صعوبة استخدام اللغة الأجنبية بسبب أن معظم بدائل التمويل من دول ناطقة بغير العربية	4
4. الجامعة ليس لها اتفاقيات ثقافية تسهل عمل الباحثين	4
5. العلاقات الشخصية قد تعلب دورا في الحصول على دعم للبحث المقدم	4
6. استخدام العملة الأجنبية في التحويلات المالية مما يسبب	2

تضمنت الجولة الأولى عن أسئلة مفتوحة تعكس المحاور الثلاثة. وواضح أن استجابات المشاركين فيها تمحورت حول موضوعات معينة، على أن أكثر الاستجابات كانت حول محور العوائق. ولعل ذلك يعود إلى طبيعة رؤية الأمر من زاوية أن العوائق هي انعكاس لما يجب أن يكون. ولو نظرنا إلى كل محور، أمكن استخلاص الآتي:

1. يتسم واقع بدائل التمويل خارج جامعة الكويت بمواصفات مهمة للباحث أن يجدها في جهة التمويل. فهو متعدد ومرن ومبناه على الثقة ويتصف بالحرية الأكاديمية. ولو جمعت هذه المواصفات في عبارة واحدة، فمن الممكن أن تكون أن فعالية وكفاءة سياسة التمويل في تلك البدائل خارج جامعة الكويت عالية بحسب تصورات المشاركين.

2. بدائل التمويل ليست متوزعة جغرافيا حول العالم، وإنما محصورة في الكويت وأوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. كذلك، ليست أن تكون تلك الجهات بالضرورة مرتبطة باتفاقيات مع جامعة الكويت. وهذا يشير إلى أن المشاركين يرون أن بدائل

التمويل خارج جامعة الكويت بالنسبة للباحثين في الكليات الإنسانية والاجتماعية متنوعة تنوعا محدودا (وهذا ما أشارت إليه النقطة 4 في المحور أ).

3. العوائق هي الوجه الآخر لما يمكن أن يضعف من فاعلية وكفاءة بدائل التمويل خارج جامعة الكويت. وتلك العوائق لها أكثر من مظهر لكن بالنظر إلى فحوى العبارات، يمكن القول أنها تتمحور حول عوائق فنية ومؤسسية وشخصية:

أ. فالعوائق الفنية تمثلت في ضعف الجانب الإعلامي للتبصير ببدائل التمويل تلك، وفروقات الصرف في التحويلات المالية للجهات خارج الكويت.

ب. وأما العوائق المؤسسية فتمثلت في أن الجامعة تحاول إقحام نفسها تدريجيا بين الباحث وبين جهة التمويل مما قد يسبب إطالة في الدورة المستندية كما لا يخفى (كما حصل حين أصدرت الإدارة الجامعة قرارا بأن لا تخاطب بعض الجهات التمويلية خارج الجامعة إلا من خلالها وهو ما لم يكن موجود سابقا حين كان الأمر يتم عن طريق مكتب عميد الكلية المعني مباشرة). كما أن الجامعة لا توجد لها اتفاقيات خاصة بها مع أكثر بدائل التمويل تلك وخصوصا ذات الصلة بالتخصصات الإنسانية والاجتماعية؛ ويأتي في سياق العوائق المؤسسية كذلك العلاقات الشخصية التي قد تؤثر على القرارات الخاصة بتقديم التمويل اللازم، ولا يقف الأمر عند جامعة الكويت.

ج. ويأتي العائق الشخصي ليمثل الجانب اللغوي بحيث ينصرف بعض الباحثين عن التقدم لتلك الجهات باعتبار أنها جهات لا توظف اللغة العربية في أعمالها أو تعتمدها لغة للبحث العلمي. وبالطبع هذا عائق أمام الذين لا يجيدون استخدام لغة أجنبية لأسباب متعددة.

الهدف الثاني

تبلور الهدف الثاني للدراسة حول تعرف مدى التوافق بين تصورات أعضاء هيئة التدريس في الكليات الإنسانية والاجتماعية والذين تقدموا بطلب لتمويل أبحاثهم لواقع بدائل تمويل البحث العلمي من خارج الجامعة، ولماهية تلك البدائل، وللعوائق ذات الصلة. والعبارات التي هي محور الهدف الثاني هي تلك العبارات المستخلصة من السؤال الأول. ولقد تضمن الإجابة عن هذا السؤال الجولة الثانية. ويوضح الجدول 2 النتائج المتحصل عليها.

جدول رقم (2) مدى التوافق بين المشاركين في الجولة الثانية حول الموضوعات المستخلصة من الجولة الأولى

الموضوعات المستخلصة	مستوى التوافق
أ. واقع تمويل البحث العلمي من خارج الجامعة	
1. ثقة في التعامل المالي	%90
2. سهولة التواصل مع جهات التمويل في حال بدء التواصل	%88

3. الإجراءات أكثر سلاسة	%81
4. جهات التمويل قليلة لكن فيها تنوع	%87
5. الحرية النسبية في اختيار الموضوعات البحثية	%79
ب. بدائل تمويل البحث العلمي من خارج الجامعة	
1. أكثر بدائل التمويل من داخل الكويت هي وقفية في صيغتها	%84
2. بدائل التمويل من خارج الكويت هي جهات مرتبطة باتفاقيات مع جهات داخل الكويت غير الجامعة	%86
3. يتركز معظم جهات التمويل المعروفة خارج دولة الكويت في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية	%93
ج. العوائق ذات الصلة ببدائل تمويل البحث العلمي من خارج الجامعة	
1. إقحام الجامعة تدريجيا نفسها بين الباحث وبين جهات التمويل	%90
2. ضعف الجانب الإعلامي بخصوص معرفة بدائل التمويل	%96
3. صعوبة استخدام اللغة الأجنبية بسبب أن معظم بدائل التمويل من دول ناطقة بغير العربية	%91
4. الجامعة ليس لها اتفاقيات ثقافية تسهل عمل الباحثين	%87
5. العلاقات الشخصية قد تعلب دورا في الحصول على دعم للبحث المقدم	%79
6. استخدام العملة الأجنبية في التحويلات المالية مما قد يسبب فروقات في الصرف المالي	%76

يلاحظ من جدول 2 أن المشاركين متفقون بنسب كبيرة حول العبارات المستخلصة من الجولة الأولى. ولو قسمنا النسب الواردة في جدول 2 تنازليا عشريا، ووضعنا جانبا المحاور الثلاثة لغرض التحليل، أصبح لدينا عبارات تقع في المدى العشري الأعلى (90-100)، يليه المدى العشري المتوسط (80-89)، ثم يليه المدى الأخير (70-79).

1. بخصوص المدى العشري الأعلى، فقد كانت ثلاث عبارات. وكانت أعلى نسبة للعبارة المتعلقة بالجانب الإعلامي؛ أي أن المشاركين يرون ضعف الجانب التسويقي لبدائل تمويل البحث العلمي خارج الجامعة، وضعف الجانب التوعوي بدورها. ولا شك أن التوعية والإعلام بوجود تلك البدائل وظروفها هي الخطوة الأولى نحو تحفيز عضو هيئة التدريس لمحاولة التقدم لتلك الجهات بطلب دعم للأبحاث. ثم أتى بعد ذلك العبارة المرتبطة بأماكن توزع بدائل التمويل خارج الجامعة. ولأن معظمها متواجدة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، فلا غرابة أن تأتي مسألة اللغة المستخدمة في تلك الجهات في الترتيب الذي يلي. فلكون معظمها ناطق بغير العربية (وخصوصا تلك الموجودة في دول ناطقة بغير العربية، وهي البدائل الأغلب)، فإن هذا شكل عائقا آخر أمام أعضاء هيئة التدريس للإقبال على تلك البدائل. ولو وضعنا بعين الاعتبار أن

الكليات الإنسانية والاجتماعية تستخدم العربية لغة تدريس وبحث علمي (80% من الأبحاث التي يتقدم بها عضو هيئة التدريس للترقية باللغة العربية و20% بلغة أجنبية عالمية). وعلى أن معامل الارتباط بين الأمرين مطرد اطرادا سلبيا متوسطا (r = 0.35, p = 0.03)، إلا أنه وفي سياق متصل بهذه النقطة، أشارت دراسة أجراها القحطاني والشايع (2009) إلى أن دافعية القراءة باللغة الإنجليزية مرتبطة بالإنتاجية العلمية لعضو هيئة التدريس في كلية التربية بجامعة الكويت. وكانت آخر عبارتين في هذا المدى تتناولان الثقة، وإقحام الجامعة نفسها في الإجراءات بين الجهة المانحة وعضو هيئة التدريس طالب الدعم. ففي حين يرى المشاركون أن واقع العلاقة بين الجهات المانحة من خارج جامعة الكويت يقوم الثقة بينهما (الفريح و الشايجي، 2005)، فإن تدخلات الإدارة الجامعية في الكويت بصورة أو بأخرى يمثل عائقا أمام الباحث والجهة المانحة. وبالفعل فقد كان معامل الارتباط بين العبارتين مطرد اطرادا سلبيا (r = 0.70, p = 0.02).

2. وفي المدى المتوسط (80-89) تمحورت أعلى العبارات حول طبيعة تلك البدائل من جهة سهولة التواصل معها وتنوعها على قلتها؛ على أن ذلك تزامن مع ضعف دور الجامعة في تفعيل دور بدائل التمويل من خلال وجود اتفاقيات تسهل مهمة الباحث حين التقدم بطلب تمويل بحثه (علما بأن تلك الجهات الداعمة مرتبطة بجهات أخرى غير الجامعة!). ثم أتى بعد ذلك عبارتان تشيران إلى أن بدائل التمويل داخل الكويت هي أكثرها جهات وقفية؛ وهو أمر من مفاخر الحضارة الإسلامية لكنه لا ينفي ضرورة أن يكون البحث جامعا بين مفهوم الدعم المجتمعي والمغزى الإنتاجي بمعنى أن له مردودا ماديا يسمح باستمرار الطلب عليه (الربيعي، 2011). وجاءت العبارة الأخيرة لتعكس أن الإجراءات المتبعة في الحصول على التمويل ليست بالضرورة سهلة ضمن تلك الجهات البديلة لدعم البحث العلمي خارج الجامعة، على أن المشاركين كانوا أكثر إيجابية تجاه سهولة التواصل مع تلك الجهات. فسهولة التواصل لا يتضمن تنازلا عن سلامة الإجراءات المتبعة.

3. وفي المدى العشري المتوسط (75-79) جاءت عبارات متنوعة يبدو من ظاهرها أنه لا يوجد رابط موضوعي بينها. وكانت أعلى عبارتين هما تلك المتعلقتين بحرية اختيار موضوعات البحث قيد الدعم، ودور العلاقات الشخصية في التأثير على القرار بالحصول على الدعم من عدمه؛ وقد أتى لاحقا قضية التحويلات المالية بالعملة الأجنبية. ولا شك أن الحرية في اختيار الموضوعات؛ وبما أنه لم يكن محل اتفاق كبير، يدل أن مشكلات الحرية البحثية ليست فقط محصورة بالجامعة. إلا أن الأمر يظل إيجابيا في أن العلاقات الشخصية دورها ليس متضخما في تلك البدائل.

4. اقترح بعض المشاركين في الجولة الثانية تنقيحات لبعض العبارات. وبدراسة

الملاحظات الواردة، وجد أنها تمحورت حول الآتي:

أولا: تقسيم العبارة التي نصت على أن الجامعة ليس لها اتفاقيات ثقافية تسهل عمل الباحثين إلى أربع عبارات: (أ) الجامعة ليس لها اتفاقيات ثقافية تسهل عمل الباحثين؛ و (ب) اتفاقيات الجامعة الثقافية ليست واضحة المعالم بخصوص تمويل البحث العلمي؛ و (ج) اتفاقيات الجامعة الثقافية غير مفعلة؛ و (د) تستحوذ الكليات العلمية على النصيب الأوفر من الاستفادة من اتفاقيات الجامعة الثقافية.

ثانيا: تقسم العبارة التي نصت على أن العلاقات الشخصية قد تعلب دورا في الحصول على دعم للبحث المقدم إلى عبارتين: (أ) العلاقات الشخصية قد تعلب دورا في الحصول على دعم للبحث المقدم إلى جهات داخل الكويت؛ و (ب) العلاقات الشخصية قد تعلب دورا في الحصول على دعم للبحث المقدم إلى جهات خارج الكويت.

ثالثا: إضافة عبارة تتعلق بعدم كفاية الدعم المقدم للبحوث الاجتماعية والإنسانية.

الهدف الثالث

تمحور الهدف الثالث للدراسة حول تعرف مدى التوافق بين تصورات أعضاء هيئة التدريس في الكليات الإنسانية والاجتماعية والذين تقدموا بطلب لتمويل أبحاثهم لواقع بدائل تمويل البحث العلمي من خارج الجامعة، ولماهية تلك البدائل وللعوائق ذات الصلة. والعبارات الواردة في الجولتين هي تلك التي عدلت أو أبقيت كما من الجولة الثانية. وتضمن تحقيق هذا الهدف الجولتين الثالثة والرابعة؛ ولقد كانت الجولات ستسمر لو كانت هناك فروقات واضحة بين نسب التوافق في الجولتين.

جدول رقم (3) مدى التوافق بين المشاركين في الجولتين الثالثة والرابعة

العبارة	الجولة الثالثة	الجولة الرابعة
أ. واقع تمويل البحث العلمي من خارج الجامعة		
1. ثقة في التعامل المالي	%91	%91
2. سهولة التواصل مع جهات التمويل في حال بدء التواصل	%89	%91
3. الإجراءات أكثر سلاسة	%79	%84
4. جهات التمويل قليلة لكن فيها تنوع	%88	%85
5. الحرية النسبية في اختيار الموضوعات البحثية	%82	%80
ب. بدائل تمويل البحث العلمي من خارج الجامعة		
1. أكثر بدائل التمويل من داخل الكويت هي وقفية في صيغتها	%86	%88
2. بدائل التمويل من خارج الكويت هي جهات مرتبطة باتفاقيات مع جهات داخل الكويت غير الجامعة	%88	%89

3. يتركز معظم جهات التمويل المعروفة خارج دولة الكويت في أوروبا وأمريكا الشمالية	%93	%91
ج. العوائق ذات الصلة ببدائل تمويل البحث العلمي من خارج الجامعة		
1. إقحام الجامعة تدريجيا نفسها بين الباحث وبين جهات التمويل	%90	%92
2. ضعف الجانب الإعلامي بخصوص معرفة بدائل التمويل	%95	%96
3. صعوبة استخدام اللغة الأجنبية بسبب أن معظم بدائل التمويل من دول ناطقة بغير العربية	%92	%92
4. الجامعة ليس لها اتفاقيات ثقافية تسهل عمل الباحثين	%89	%91
5. اتفاقيات الجامعة الثقافية ليست واضحة المعالم بخصوص تمويل البحث العلمي	%90	%89
6. اتفاقيات الجامعة الثقافية غير مفعلة	%95	%96
7. تستحوذ الكليات المعملية على النصيب الأوفر من الاستفادة من اتفاقيات الجامعة الثقافية	%94	%94
8. العلاقات الشخصية قد تعلب دورا في الحصول على دعم للبحث المقدم إلى جهات داخل الكويت	%90	%87
9. العلاقات الشخصية قد تعلب دورا في الحصول على دعم للبحث المقدم إلى جهات خارج الكويت	%80	%79
10. عدم كفاية الدعم المقدم للبحوث الاجتماعية والإنسانية	%93	%92
11. استخدام العملة الأجنبية في التحويلات المالية مما قد يسبب فروقات في الصرف المالي	%75	%77

بدراسة النتائج الواردة في جدول 3، يمكن استخلاص الآتي:

1. لم يكن هناك تباين كبير في مستويات التوافق بين آراء المشاركين في الجولتين الثالثة والرابعة. لذا، جرى التوقف عند الجولة الرابعة.

2. بخصوص واقع التمويل البحث العلمي خارج الجامعة، فقد كان أهم ملمح هو الثقة في التعاملات المالية؛ ولعل السبب في ارتياحهم من هذا الأمر يعود فيما يمر به، أو يعانيه، أعضاء هيئة التدريس من إجراءات مالية في جامعة الكويت حين الدفع لهم ضمن مخصصات البحث المدعوم داخل الجامعة (الفريح و الشايجي، 2005). ولعله أيضا سهولة التواصل مع تلك البدائل دعمت ذلك الواقع. ويلاحظ كذلك أن أقل العبارات كانت حول الحرية المتاحة لاختيار الموضوعات البحثية، وهذا أمر ليس بمستغرب باعتبار أن الجهات الداعمة يخضع الدعم الأبحاث واختيارها لاعتبارات كثيرة، ليست بالضرورة كلها موضوعية وعلمية بصورة مطلقة.

3. كان المشاركون يرون أن أكثر بدائل التمويل، أو لعلها تلك المعروفة لديهم، تقع في قارتي أوروبا وأمريكا الشمالية؛ وهذا بالفعل واقع الاتفاقيات التي ترتبط بها معظم المؤسسات في الكويت، ومنها جامعة الكويت. وهذا الأمر يبدو أنه قد حجّر واسعا باعتبار أن البحث العلمي ودعمه لم يعد مقصورا في تلك القارتين (Vincent-

(Lancrin, 2009). والأمر الآخر هو اقتصار مفهوم دعم البحث بالنسبة للبدائل المحلية على جانب المسئولية الاجتماعية للمؤسسات (ومن صوره الوقف) قد يجعل تمويل البحث العلمي مع مرور الوقت عبئا أكثر من كونه عملا إنتاجيا يسهم في النقلات النوعية للمجتمع. يضاف إلى لذلك، أن قصور دور الجامعة في عقد الاتفاقيات ذات الصبغة الجادة وانتقال الأمر إلى مؤسسات خارج الجامعة قد يسهم بتضاؤل دور الجامعة لأن تكون حاضنة للباحثين فيها.

4. كانت العوائق هي الأكثر بروزا من بين موضوعات بدائل تمويل البحث العلمي في الكليات الإنسانية والاجتماعية بجامعة الكويت بحسب إفادات المشاركين في الدراسة. وقد كان ضعف الجانب الإعلامي بخصوص بدائل التمويل هو العائق الأوضح؛ ولا يقصد بالجانب الإعلامي في أي موضوع مجرد الإعلان عن وجوده، بل بحيثياته (Maringe & Gibbs, 2008). ولذلك فليس بمستغرب أن يرى المشاركون عائقا آخر بالدرجة ذاتها وهو أن اتفاقيات الجامعة الثقافية غير مفعلة، ثم تلا ذلك استحواذ الكليات العلمية على النصيب الأوفر من تلك الاتفاقيات؛ ولذلك لم يكن من المستغرب أن تأتي أيضا العبارة التي تشير إلى أن الدعم المقدم للبحوث الاجتماعية والإنسانية ليس كافيا. ولعل ضعف الإقبال على تلك البدائل مرده كذلك إلى أن معظم جهات التمويل تقع في دول ناطقة بغير العربية مما شكل عائقا أمام أولئك غير المتقنين للغات الأجنبية. ثم أتى بعد ذلك العبارة التي تشير إلى أن الجامعة تقحم نفسها بشكل قد يعيق قناة التمويل بين الباحث والجهة الممولة.

5. كان ملفتا للنظر أن العلاقات الشخصية في جهات التمويل من داخل الكويت لها أثر أكبر من تلك التي تقع خارج الكويت. وإذا علمنا أن معظم بدائل التمويل داخل الكويت جهات يغلب عليها الطابع البيروقراطي بصوره السلبية، فقد يكون طبيعة تلك المؤسسات وطبيعة المجتمع الكويتي لها أثر ما في هذا الأمر (للتوسع انظر، الريس والفضلي، 2004).

6. كانت فروقات الصرف هي الأقل من بين كل تلك العوائق، بما قد يدل دلالة واضحة على أن أعضاء هيئة التدريس ليس لديهم مشكلة في التضحية بشيء ما مقابل الحصول على دعم لبحوثهم.

الخاتمة والتوصيات

لقد هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على واقع بدائل تمويل البحث العلمي للكليات الإنسانية والاجتماعية خارج جامعة الكويت وماهية تلك البدائل، وما قد يعترضها من عوائق. وقد استخدمت الدراسة أسلوب دلفاي باعتباره أسلوبا يتماشى مع أهداف الدراسة من خلال البحث عمن يمكن أن يكون خبيرا في موضوع الدراسة ويثريها بالبيانات. وفي ضوء النسب المئوية للاتفاق بين المشاركين، فقد خرجت الدراسة بأن واقع تلك البدائل ليس بالضرورة مثاليا، على أن أهم ملامحه هو الثقة

المتبادلة بين الباحث (عضو هيئة التدريس) وبين الجهة الداعمة؛ وأن معظم بدائل التمويل داخل الكويت وقفية وأما تلك التي خارج الكويت فمحصورة في أوروبا وأمريكا الشمالية. وأما العوائق فقد كانت في حقيقتها عوائق إما (أ) مؤسسية نابعة من جامعة الكويت نفسها إما بضعف الشراكة مع جهات داعمة للبحث العلمي في الإنسانية والاجتماعية أو ضعف تفعيل الشراكات إن وجدت؛ أو (ب) عوائق شخصية والمتمثلة في ضعف الإلمام باللغات الأجنبية (مع أن معظم بدائل التمويل موجودة في ناطقة بغير العربية)؛ أو (ج) عوائق فنية تمثلت في ضعف الجانب الإعلامي للتبصير ببدائل التمويل تلك، وفروقات الصرف في التحويلات المالية للجهات خارج الكويت. ويجدر بالذكر أن العلاقات الشخصية كان وجودها أكثر وضوحا بحسب تصورات المشاركين في التواصل مع بدائل التمويل داخل الكويت منه في خارجها.

وتتفق هذه النتائج إجمالا مع الدارسات السابقة من حيث الواقع والماهية العوائق (الأحمد، 2003؛ خينش، 2010؛ عبدالله، 2012؛ محسن، 2012؛ المقادمة، 2012؛ Matthews, 2012; Vincent-Lancrin, 2009)؛ ولعل السبب في تقارب النتائج المتحصل عليها حاليا مع نماذج الدراسات السابقة الواردة في ثنايا الدراسة الحالية هو أن تغير النظرة نحو تمويل البحث العلمي تأخذ وقتا لأنها تابعة لتغير السياسات والاستراتيجيات التي تحكم تنفيذ تلك السياسات (Tokas, 2011). وإذا ما سلمنا بأن الجامعة يتوجب عليها الاهتمام بصورة أكثر وأكثف بدعم البحث العلمي في الكليات الإنسانية والاجتماعية ، فإنه، وفي ضوء النتائج المتحصل عليها في الدراسة الحالية، يمكن الخروج ببعض التوصيات الإجرائية التي من شأنها أن تسهم في تفعيل تمويل البحث العلمي في الكليات الإنسانية والاجتماعية خارج جامعة الكويت:

1. ضرورة وجود توعية إعلامية فعالة تستهدف توعية أعضاء هيئة التدريس في الكليات الإنسانية والاجتماعية بأهمية الأبحاث الممولة وبإمكانية تنويع بدائل تمويل البحث العلمي خارج الجامعة. والمقترح الإجرائي بخصوص تلك التوعية الإعلامية هو تكثيف توزيع الملصقات الإعلانية الكبيرة (البوسترات) في أروقة الجامعة كما هو الملاحظ في الجامعات الغربية من كثافة استخدام الملصقات للإعلام عن أنشطة مماثلة، بحيث تصبح على مرأى أعضاء هيئة التدريس وتستوقفهم لقراءتها والتمعن فيها.

2. أهمية التوزع الجغرافي لبدائل تمويل البحث العلمي. والمقترح الإجرائي بهذا الخصوص البحث هو عقد مذكرات تفاهم واضحة المعالم فيما يخص التعاون في تمويل الأبحاث، وليست مجرد خطوط عامة لا يستفيد منها أعضاء هيئة بصورة فعالة؛ ومن تلك المعالم المهمة هو تحديد قنوات الاتصال وآلية الدفع وحجم التمويل ورفع التقارير. وفي هذا الخصوص، يتوجب أيضا استحداث مكاتب للترجمة في كل كلية، مهمتها التسهيل على أعضاء هيئة التدريس باعتبار أن اللغة في هذا الجانب وسيلة وليست هدفا.

3. مراعاة أن تعيد جامعة الكويت النظر في سياسات الحصول على تمويل البحث العلمي خارج الجامعة، وتحديدا في الكليات الإنسانية والاجتماعية، بحيث يكون مبنيا على آليات أكثر تحفيزا وأقل إعاقة، مبناها على تعزيز الثقة بالباحثين في مجالات البحث الإنساني والاجتماعي من حيث قدرتهم على إحداث نقلات نوعية في المجتمع.

المراجع

– الأحمد، عدنان (2003). بدائل لتمويل التعليم العالي ورفع كفايته. المجلة العربية للتربية، 23، 29-60.

– البرغوثي، عماد و أبو سمرة، محمود (2007). مشكلات البحث العلمي في العالم العربي. مجلة الجامعة الإسلامية في غزة (سلسلة الدراسات الإنسانية)، 15، 1133-1155.

– جامعة الكويت (2011). التقرير السنوي لإدارة الأبحاث. الكويت: جامعة الكويت.

– جلال، أحمد و كنعان، طاهر (محرران) (2012). تمويل التعليم العالي في البلدان العربية: تقويم ومقاربات. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

– حجي، أحمد (2012). التعليم العالي والجامعي المقارن حول العالم. مصر: عالم الكتب.

– خينش، دليلة (2010). تمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر. فكر وإبداع، 59، 213-237.

– الربيعي، إسماعيل (2011). التنمية المستدامة: الشراكة من أجل المستقبل. التعاون، 74، 126-143.

– الرميح، فاطمة (2008). تمويل البحث العلمي وسبل تنميته في جامعة الكويت في ضوء خبرات بعض الدول. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طنطا، مصر.

– الريس، طارق و الفضلي، صباح (2004). الوساطة بين الالتزام الاجتماعي والخلل الإداري في الأجهزة الحكومية. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 30، 75-114.

– الظاهر، نعيم (2013). إدارة التعليم العالي. الأردن: عالم الكتب الحديث.

– عبد الله، محمد (2012). البحث المؤسسي- مدخل لتطوير مؤسسات التعليم الجامعي. مجلة كلية التربية- جامعة الإسكندرية، 22، 293-456.

– عكاشة، سعد الدين (2000). تمويل البحث العلمي في الوطن العربي وسبل تنميته. في المنظمة العربية للتربية والثقافة العلوم (محررون)، التعليم العالي والبحث العلمي- لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين (31-62). تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة العلوم.

– العوهلي، محمد (2008، فبراير). دور وزارة التعليم العالي في دعم البحث العلمي في الجامعات: حاليا ومستقبليا. ورقة علمية مقدمة في المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم

والبحث العلمي في الدول العربية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، المملكة العربية السعودية.

– الغنبوصي، سالم (2009). معايير ترشيح القادة التربويين لبرامج التأهيل الإداري والإشرافي في سلطنة عمان باستخدام أسلوب دلفاي. مجلة العلوم التربوية- جامعة القاهرة، 17، 199-229.

– الفريح، سعاد و الشايجي، عبد الرزاق (2005). المعوقات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس بالكليات النظرية بجامعة الكويت في المشروعات الممولة للبحث العلمي. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 119، 11-67.

– القحطاني، عبد المحسن عايض و الشايع، شايع (2009). الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي وعلاقته بدافعية القراءة باللغة الإنجليزية: دراسة ميدانية على كلية التربية بجامعة الكويت. مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، 2، 187-212.

– محسن، منهتى (2012). الصعوبات التي تواجه البحث العلمي في جامعة بغداد من وجهة نظر التدريسيين. مجلة البحوث التربوية والنفسية، 32، 257-283.

– المركز العربي للبحوث التربوية (2012). اقتصاديات التعليم. الكويت: المركز العربي للبحوث التربوية.

– المقادمة، يسرى (2012). البحث العلمي في جامعات فلسطين: رؤية مستقبلية في ضوء الخبرة الإسرائيلية. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، مصر.

– اليسير، العربي (2008، فبراير). واقع التعليم العالي والبحث العلمي في الدول العربية. ورقة علمية مقدمة في المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي في الدول العربية، جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، المملكة العربية السعودية.

–Gall, M., Gall, J., & Borg, W. (2003). Educational research: An introduction, (7th ed.). Boston: Allyn & Bacon.

–Hasson, F., Keeney, S., & McKenna, H. (2000). Research guidelines for the Delphi survey technique. Journal of Advanced Nursing, 32, 1008-1015.

–Keeney, S., McKenna, H., & Hasson, F. (2011). The Delphi technique in nursing and health research. UK: Wiley-Blackwell.

–Maringe, F., & Gibbs, P. (2008). Marketing higher education: Theory and practice. England: Open University Press.

–Matthews, C. (2012). Federal support for academic research. Washington, DC: Congressional Research Service.

–Sullivan, A., Mackie, C., Massy, W., & Sinha, E. (Eds.) (2012). Improving measurement of productivity in higher education. Washington, DC: National Academic Press.

–Tokas, S. (2011, January). Nature, changing perspectives and financing higher education. A paper presented at Globalization of Higher Education: Challenges and

Opportunities," Delhi School of Professional Studies and Research, New Delhi.

–Vincent-Lancrin, S. (2009). What is changing in academic research? Trends and prospects. In Organization for Economic Co-operation and Development (OECD) (ed.), Higher education to 2030 (Vol. 2, pp. 145-178). Paris: OECD: Centre for Educational Research and Innovation.

–Ziglio, E. (1996). The Delphi method and its contribution to decision making. In Adler, M., & Ziglio, E. (Eds.), Gazing into the oracle: The Delphi method and its application to social policy and public health (pp. 3-33). Bristol, PA: Jessica Kingsley Publisher, Ltd.